في مؤتمرها الوطني

المرأة اليمنية .. طموح واسع للمشاركة في صنع المستقبل

تعيش اليمن حاليا مرحلة مهمة خاصة ونحن نعيش اليوم عصرا جديدا يسمح للمرأة اليمنية بالمزيد من الانطلاق في خدمة اليمن، ولم تعد مشاركة المرأة تتعلق بالمساواة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب، وإنما أصبحت هذه المشاركة ضرورة حتمية إذا ما أردنا تحقيق التنمية بالصورة المرجوة والتوازن المطلوب ففي الموتمر الوطني للمرأة كانت ((الثورة)) حاضرة ورصدت آراء المشاركات وأوراق العمل التي استعرضت هموم المرأة اليمنية وطموحاتها مستقبلا.

تغطية / أمل الجندي

الجديري ◄ نطالب بحضور المرأة في مؤتمر الحوار الوطني بما يتناسب مع حضورها العددي والنوعي

المفتي ◄ حضور المرأة في الجانب الانتقالي أمر هام

عبدالواسع ◄ المرأة موجود في المنظومة التشريعية والدستورية ويجب أن يتعاظم دورها

□.. تقول إشراق الجديري رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة: إن تحقيق نجاحات حقيقية للمجتمع اليمني لا يمكن أن يتم بمعزل عن مشاركة المرأة اليمنية وأن هذا المؤتمر يمثل أرضية لمؤتمر الحوار الوطني المرتقب انعقاده لتدخل النساء فيه متحدات الرؤى واضحات المطالب والأهداف.

وطالبت الجديري بأن يكون للنساء في مؤتمر الحوار الوطني القادم حضور يتناسب مع ثقلها العددي والنوعي في المجتمع، متواجدة في كافة اللجان المنبثقة عن هذا الحوار الوطني وقد حرصنا في وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة أن تكون مشاركة المرأة في مؤتمرنا هذا من كل محافظات الجمهورية، من ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني والمستقلين.

وأشارت الجديري إلى أن هذا المؤتمر يهدف إلى مناقشة قضايا التنمية الشاملة المتكاملة للقطاع الأعرض من الشعب، حيث وأن اليمن تحتضن في ربوعها أكثر من نصف سكانها من النساء بالإضافة إلى مناقشة قضايا التمكين السياسي للمرأة وسبل ضمان وصولها إلى مراكز صنع القرار بشكل متوازن مع حضور شريكها الرجل، فضلا عن أن التعليم والصحة يشكلان أهم المحاور التي دار حولها هذا المؤتمر.

وقالت الجديري إن واجبنا في هذا المؤتمر أن نتبنى مطالب المرأة وندعم حقوقها العادلة في المساواة في كافة المجالات، فالديمقراطية تعني المساواة السياسية وكفالة الحريات وكلها حقوق سعت إليها المرأة اليمنية وما تزال منذ عشرات السنين، وتقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة أهداف المرأة اليمنية في ريف اليمن والمدينة.

ودعت الجديري نساء اليمن إلى توجيه حكومة الوفاق الوطني التي تسعى إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بضمان المساواة القانونية ورفع أي تمييز ضد المرأة توفير فرص متكافئة للتعليم بين الرجل والمرأة وإزالة العقبات من أجل المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة مجالات التنمية، حتى تتمكن من أداء أدوارها في جميع المستويات ليصبح العطاء للمجتمع كاملا، مع أهمية إعطاء المرأة دورا مؤثرا في تحديد أهداف وسبل التنمية فضلا عن أهمية تطوير الاستراتيجيات والإجراءات بهدف تنفيذها وترجمة التوصيات التي سوف يخرج بها المؤتمر الوطني للمرأة إلى إنجازات ملموسة تحقق الأهداف النبيلة التي ينعقد من أجلها.

وخلال فعاليات المؤتمر الوطني للمرأة تم تقديم العديد من أوراق العمل وكانت الورقة الأولى التي أعدها الدكتور عادل الشرجبي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء والتي ناقشت أهمية المشاركة السياسية للمرأة خلافا للحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي هي بطبيعتها حقوق فردية كون عدالة تمثيل النوع الاجتماعي في كل الهيئات الدستورية والحكومية لا تحقق مصالح النساء فقط بل يحقق المصلحة العامة وغياب المرأة عن مواقع السلطة وعدم تمثيلها في مؤسسات صنع القرار يؤدي إلى تخلف برامج التنمية وغياب العدالة الإجتماعية لاسيما من منظور النوع الإجتماعي.

وهدف الشرجبي إلى تحليل العقبات الاجتماعية والثقافية والتشريعية التي أعاقت المشاركة والتنفيذ السياسي للمرأة في خلال العقدين الماضيين وعرض التوجهات الجديدة التي برزت خلال الأعوام القليلة الماضية، لاسيما العام الماضي٢٠١١ م، والتي تشير إلى تشكل إرادة رسمية وشعبية لتطوير المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز تمثيلها في المؤسسات والهيئات المنتخبة في ضوء المبادرة الخليجية وتقديم مقترحات بالآليات والتشريعات المطلوبة لتجسيد هذه الإرادة على مستوى الواقع.

وتطرق الشرجبي الى أهم معوقات التمثيل السياسي للمرأة من خلال تدني مستوى المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة وذلك نتيجة التفاعل بين النظام السياسي والبنى والعلاقات الإجتماعية والثقافية الذي أدى الى أن بات حق المرأة في المشاركة السياسية للمرأة واقعاً بين إعتراف شكلي وإنكار ثقافي وإجتماعي وبالرغم من هذه المعوقات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة إلا أن هناك فرصاً كثيرة تشكلت خلال السنوات الماضية والتي من شأنها تسهيل اتخاذ إجراءات تشريعية مؤسسية لتطوير مستوى مشاركة المرأة في المجال السياسي وتعزيز تمثيلها في مؤسسات السلطة ومواقع صنع القرار لعل في مقدمها التغيرات المهمة التي شهدتها الأعوام الماضية في توجهات الأحزاب والتنظيمات السياسية تجاه المشاركة السياسية للمرأة.

فيما تناولت الورقة الثانية (النساء فرص ومعوقات المرحلة الانتقالية) والتي قدمتها المحامية نبيلة محمد المفتي عددا من القضايا الخاصة بالمرأة كانت مركزة عن التغيير في الدور والمفاهيم حيث دور المرأة في تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد من خلال أهم الأساسيات الديمقراطية التي أتفق عليها معظم فقهاء السياسة والقانون وهي الدستورية وسن القوانين واستقلال القضاء والإعلام الحر وحماية حقوق الأقليات.

واستعرضت تمثيل النساء في المرحلة الانتقالية من خلال مرحلتين انتقاليتين أولها عبر لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار ومؤتمر الحوار الوطني ولجنة الاتصال ولجنة التفسير.

والثانية من خلال ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل لجنة إعداد وتحضير للمؤتمر ولجنة التفسير والهيئات الأخرى،وكذلك تأسيس عملية إصلاح الدستور وإصلاح النظام الانتخابي وإجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد، بالإضافة إلى دعوة جميع الأطراف المعنية إلى ضمان حماية النساء والأطفال وتحسين مشاركة المرأة في حل النزاعات ويشجع جميع الأطراف بتسهيل المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في مستويات صنع القرار.

مشيرة الى ان المرأة ودورها في مؤتمر الحوار الوطني من خلال تمثيلها ضمن جميع الأطراف المشاركة على أن لا تقل أهمية تمثيل المرأة في لجنة الإعداد للمؤتمر عن٣٠٪ لما لهذه الفعالية من أهمية بالغة في جميع التشكيلات للخروج لمستقبل البلد والتصوير لأولوياتهن من خلال تصور عملية صياغة الدستور والإصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية والوقوف أمام القضية الجنوبية والوصول إلى حل عادل ليضمن لليمن وحدته واستقراره وكذا الوقوف أمام القضايا الوطنية من ضمنها صعدة بالإضافة إلى وضع تصور لعملية بناء نظام الديمقراطية وإصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية والإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

اما عن دور المرأة في صياغة الدستور وذلك في مشاركتها في النقاش حول الدستور وأولوياته على كافة المستويات ومن مختلف البيئات والفئات وأعتقد أن حلقات النقاش الأفقية بين النساء الريفيات والحضريات والأميات والمتعلمات بين النساء في سن الشباب والنضوج حول الدستور وماذا يعني من حماية للحقوق والحريات والحصول على تصورات النساء للدستور الجديد وما هي الأساسيات التي يعتقدن أن الدستور يجب أن يشملها وأن مرحلة صياغة الدستور تعتبر مرحلة ميلاد الحقوق النسوية، فإما أن يكون الدستور ملبيا لحقوق النساء وتطلعاتهن أو يكون غير ذلك وبالنقاش والمشاركة في الصياغة نخلق حسا وطنيا بالحفاظ على الدستور والحرص على تطبيق نصوصه وتحويل اليمن إلى بلد دستوري بالفعل وليس دستورا صوريا.

وطالبت تكتل النساء والمشاركة الفاعلة فقد حاولت المرأة جاهدة الحصول على حقوقها من تعلم وصحة ومشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية بشكل فعال وحقيقي ولكنها ظلت تواجه صعوبات عديدة منها ضعف الإرادة السياسية في احتلال المرأة مواقع قيادية والحصول على حقوقها الاقتصادية والثقافية والسياسية ساعد في ذلك الموروث الاجتماعي التمييزي ضد المرأة إلى جانب ذلك عدم تكتل النساء في الدفاع عن القضايا النسوية بسبب الانتماء السياسي والمذهبي في الصراعات الحزبية وآثارها في المرأة في الرحلة الإنتقالية والصراعات المذهبية التي تعمل على تدمير المجتمع وطموح الشعوب في نظام ديمقراطي حر وعادل وهنا على المرأة الحذر من منزلق المذهبية حتى تستطيع أن تعبر عن قضاياها الحقيقية ولا تسقط في المشاريع الصغيرة التي تهدم الهدف العظيم والفرصة الكبيرة المتاحة للمشاركة الفعلية والحقيقية وللوصول الى تكتل نسوي قوي ومؤثر يجب أن تتفق النساء على أولويات رئيسية في هذه المرحلة يعملن على تحقيقها كهدف لهن جميعاً بغض النظر عن انتمائهن الحزبي أو المذهبي أو المنصب الذي يتولينه.

الاستاذة فتحية عبدالواسع تناولت في ورقتها أولويات النساء في الفترة الإنتقالية في المجال السياسي والتشريعي تحدثت فيها عن الوضع الحالي للمرأة في الجانب الدستوري والقانوني حيث أن هناك العديد من القوانين التي تمثل جزءا من المنظومة التشريعية تطرقت لقضايا تتعلق بالمرأة ومنحتها الكثير من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا وجوهريا بالتمكين القانوني وتحسين مركزها في الحياة العامة والخاصة وتعاظم دورها ونهوضها الشامل.

وأوضحت أن المرأة اليمنية بالأهلية القانونية ويحق لها ممارسة كافة الحقوق المدنية كالتملك والتصرف وإدارة ممتلكاتها كيفما تشاء وتحمل الالتزامات والمسئوليات القانونية لصالحها أو تجاه الغير.

وذكرت حزمة من القوانين التي تعتبر أساسا قانونيا للمشاركة السياسية للمرأة ومنها:قوانين الانتخابات العامة والسلطة المحلية والأحزاب والتنظيمات السياسيه الخدمة المدنية.وقانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية.وقانون مجلس الوزراء وغيره من القوانين بمافيها السلطة القضائية لأنه من خلال استقراء هذه القوانين لا نجد نصاً قانونياً يعيق حق المرأة في المشاركة السياسية كمرشحة وناخبة وعضوة أو قيادية في الاحزاب أو الجمعيات أو النقابات أو مؤسسات الدولة وتقلد الوظائف العامة وادارة الشئون العامة في المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية وفي جميع مواقع صنع القرار، وفي المقابل لم تحصل المرأة أو تصل الى ما تنشده من نهوض ذلك لأن النصوص التي ذكرناها عامة لا تحدد نظام حصص (كوتا) بحيث لا يترك مجال للإجتهاد مما يؤدي الى إقصاء المراة وعدم تمكينها من المشاركة الفاعلة والوصول الى المواقع القيادية على مستوى الدولة في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

واستعرضت جملة من الاسباب التي جعلت المرأة مهمشة سياسيا من خلال تهميش دورها وسيادة الخطاب الديني في العملية الإنتخابية.بالإضافة الى ضعف منظمات المجتمع المدني المساندة للمرأة.وتنميط دور المرأة ايضا في محدودية عدد المرشحات في المجالس المنتخبة التشريعية والمحلية. وهشاشة العمل الحزبي لها، وأوردت أن ضعف إيمان الأحزاب بدور المرأة وقدرتها على المشاركة الفعالة وعدم إقتناع المرأة بدورها.وتركيبة النظام المحلي المعقدة وانتشار الفساد في المحليات كل ذلك ساهم في تهميشها.

أولويات النساء في الفترة الإنتقالية في المجال الصحي كان حاضرا في المؤتمر حيث قدم الدكتور عمر زين محمد السقاف حيث أشار فيها الى وفيات الأمهات في اليمن والتي يجب الوقاية منها وتجاوزها مما سيؤدي بالضرورة الى انخفاض كبير في وفيات الأمهات اذا بذلت جهود حقيقية لمعالجة هذه الأسباب والآثار المترتبة عليها سواء آثار صحية من خلال سوء التغذية وفقر الدم وانتشار الأمراض المعدية وضعف النظافة الشخصية والانطوائية والانعزالية والعدوانية وفقدان العطف والحنان وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة وظهور حالات الانتحار بين الأطفال والتشويش الذهني والاضطراب النفسي.

أو آثار تعليمية من خلال التسرب من المدرسة وخاصة الإناث والعدوانية والمشاكسة بين الطلاب وعدم الالتحاق بالتعليم وخاصة الفتاة وضعف التحصيل العلمي بالإضافة الى آثار اجتماعية افرزت عمالة الأطفال وأطفال الشوارع وعدم لياقة المظهر والهروب من المنزل وعدم المساواة والانصاف في المعاملة بين الأطفال في الأسرة وعدم الإهتمام بالطفل يتيم الأم والتناحر والمشاكل بين أطفال الأسرة والإنحراف السلوكي والالتحاق بدور الأيتام والانحراف الأخلاقي وزيادة عدد الأيتام في المجتمع وزيادة عدد الأطفال في الأسرة.

والآثار الاقتصادية المؤدية الناتجة عن فقدان الأمهات وخاصة في الريف اليمني الى فقدان أياد ماهرة تعمل في الزراعة والري مما يؤثر سلباً في دخل الأسرة.

النساء اليمنيات في مؤتمرهن الوطني خرجن بجملة من التوصيات التي تمهد الطريق لمشاركة اكثر فاعلية في المستقبل وأوردن اهم التوصيات في تحسين البيئة التشريعية والقانونية بما يضمن شراكة حقيقية للمرأة اليمنية في مختلف المجالات بعدالة وإنصاف وتطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص تحقيقاً للمساهمة الفاعلة في العملية التنموية الشاملة كإجراءات وأولويات عاجلة في جميع لجان المرحلة الإنتقالية وبصفة عاجلة وبنسبة لا تقل عن ٣٠(٪).وضمان نسبة٣٠ (٪) في الدستور والقوانين لإشراك المرأة في جميع مواقع صنع القرار على مستوى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المنتخبة وغير المنتخبة.

بالإضافة الى إدماج موازنة النوع الاجتماعي ضمن موازنة الدولة العامة على مستوى كل مؤسسة حكومية، وزيادة فرص استفادة المرأة من شبكة الأمان الاجتماعي والتمويل الأصغر، والعمل على رفع القدرة التنافسية للنساء وزيادة فرص تشغيل النساء في سوق العمل.

كما شددن على دعم المؤسسات الشبابية السياسية سواءً كانت رسمية أم أهلية وضرورة العمل على التنشئة السياسية في مراحل التعليم في المدارس وصولاً إلى الجامعات والمعاهد.

واقترحن في هذا المؤتمر إدماج رؤى الشباب في العملية التنموية من خلال خطوات وإجراءات فعالة بناءً على إستراتيجية جديدة للشباب بما يضمن إدماجهم في العمليات التنموية، السياسية والثقافية والإقتصادية والاجتماعية. ووضع آلية تنفيذية عبر لجنة متابعة برئاسة وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق مع الأطراف المعنية وفقاً لشروط مرجعية واضحة لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للمرأة الخاص بالمرأة بأسرع وقت ممكن لمتابعة التنفيذ.

التوصيات الناتجة عن المؤتمر الوطني للمرأة يجب رفعها في أول إجتماع يعقده المجلس الأعلى للمرأة بصورة عاجلة وعلى الحكومة اليمنية وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وضع البرامج الخاصة برفع الوعي المجتمعي بالآثار المدمرة للنزاعات المسلحة تجاه المرأة والطفل والأسرة لوضع آلية فعالة للتواصل مع الأحزاب والحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق المطالب والوقوف بقوة مع هذه المطالب ليتم الاستجابة لها وتنفيذها في الواقع.

ايضا النساء في الارياف يجب دعم النساء الريفيات العاملات في مجال الزراعة من خلال إنشاء صناديق لدعم احتياجاتهن ورفع الميزانية الحكومية المخصصة للخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال لخفض نسبة الوفيات والمراضة، ودعم المخصصات المالية لخدمات الطوارئ التوليدية والوليدية ودعم وسائل تنظيم الأسرة وخدماتها من خلال توظيف القابلات والعاملات الصحيات بنسبة لا تقل عن٣٠ (٪) وخاصة في المناطق الريفية بالإضافة الى الموافقة على مشروع قانون الأمومة المأمونة وتطبيق إجراءاته التنفيذية.